



تجربة المصارف الإسلامية في تطبيق صيغ الإجارة لتمويل المركبات في سريلانكا The Experience of Islamic Banks in The Application of Ijarah for Vehicle Financing in Sri Lanka

Mohamed Haniffa Mohamed Abdullah¹, Rusni Hassan², Habeebullah Zakariyah³, Taalbi Abdelhak⁴

^{1,2,3,4}IIUM Institute of Islamic Banking and Finance, International Islamic University Malaysia
Email: athifabdullah@gmail.com¹, hrusni@iium.edu.my², habzak@iium.edu.my³, taalbiabdelhak1@gmail.com⁴

الملخص

من أجل تلبية حاجات وتطلعات قطاعي الأفراد والشركات، تم تصميم أساليب تمويلية إسلامية مبتكرة تتناسب مع التطورات الاقتصادية من قبل العلماء المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي. الإجارة لتمويل المركبات هي إحدى الأساليب التمويلية التي تستخدمها المؤسسات المالية الإسلامية لتمويل المنتجات الاستهلاكية والتجارية، وهي الأكثر استخداماً لتمويل المركبات. في سريلانكا، من بين 29 مؤسسة مالية إسلامية، هناك 13 مؤسسة تقدم الإجارة لتمويل المركبات وذلك منذ عقدين ونصف من الزمن. على الرغم من وجودها الطويل، إلا أنها لا تزال غير متطورة ولم تصل إلى كامل إمكاناتها. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال التطبيقات الحالية للإجارة لتمويل المركبات موضوع نقاش حاد حول ما إذا كانت هذه التطبيقات تتوافق تماماً مع أحكام الشريعة أم لا. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التطبيقات الحالية للإجارة لتمويل المركبات وتحديد الفجوة بين الجانب النظري والتطبيقي.

الكلمات المفتاحية: الإجارة، تمويل المركبات، التطبيقات، المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي، سريلانكا.

Abstract

To meet the needs of the customer and corporate sectors, innovative Islamic financing instruments have been designed by Islamic scholars. *Ijarah* financing for vehicles is one of the financing methods used by Islamic financial institutions to finance consumer and commercial products, and it is the most commonly used for financing vehicles. In Sri Lanka, out of 29 Islamic financial institutions, 13 institutions have been offering *Ijarah* for vehicle financing for 25 years. Despite its long existence, it is still underdeveloped and has not reached its full potential. In addition, the current applications of *Ijarah* to finance vehicles are still the subject of intense debate as to whether these applications are fully Shariah-compliant or not. Therefore, this study aims to evaluate the current applications of *Ijarah* for vehicle financing and identify the gap between the theoretical and practical aspects. Three leading institutions have been selected for the research from three categories of financial institutions. Accordingly, Amana Bank as an Islamic bank, An-Noor as an Islamic window, and Al Falah as a leasing company have been selected for the case study. This study adopts an inductive approach in addition to an analytical and comparative approach in the explanation and discussions. The researchers concluded that the applications of *Ijarah* for vehicle financing are similar among the three selected institutions, with a slight difference. Efforts should be strengthened to provide a better and more developed application to meet the demands of the individual and institutional sectors.

Keywords: *Ijarah*, Vehicle financing, application, Islamic banking and finance, Sri Lanka

مقدمة:

أولاً: المقدمة

لقد شهدت العقود الخمسة الماضية انطلاقة مسيرة المصارف الإسلامية كبديل شرعي للبنوك التقليدية في مختلف أنحاء العالم. هذه المصارف الإسلامية حققت نجاحاً ملموساً ونموً هائلاً بتقديمها الخدمات المصرفية بصيغ متميزة ومبتكرة. جوهر هذه المصارف الإسلامية هو أن معاملاتها يجب أن تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. الشريعة الإسلامية تحظر جميع أنواع المعاملات التي يوجد فيها الربا، والغرر، والميسر، وتجارة السلع المحظورة مثل الكحول، وغير ذلك. الإجارة التمويلية تعد من أحدث الوسائل المستخدمة في المصارف الإسلامية، حيث يستطيع الأفراد أو الشركات الحصول على تمويل لتملك الأصول من معدات ومركبات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، مقابل دفع إيجار شهري متفق عليه على مدى فترة زمنية متفق عليها أيضاً. في نهاية فترة الإيجار، يتم نقل الملكية إلى العميل من خلال عقد مستقل قد يكون بيعاً أو هبة.

في سريلانكا، الإجارة هي الأكثر شيوعاً لتمويل المركبات، وهي أيضاً ثاني أكثر الوسائل انتشاراً للتمويل بعد صيغة المضاربة. لقد حققت نمواً كبيراً خلال العقدين والنصف الماضيين منذ بدء الخدمات المصرفية الإسلامية في سريلانكا بعد تعديل قانون البنوك رقم 30 لسنة 1988 في عام 2005، الذي أتاح للبنوك التقليدية إنشاء النوافذ الإسلامية.

على الرغم من تقدمها خلال العقدين الماضيين، فإن قطاع المصارف الإسلامية في سريلانكا قد تأثر بأزميتين متتاليتين. الأولى كانت خلال فترة فيروس كورونا، بينما الثانية كانت عندما حظرت حكومة سريلانكا استيراد المركبات. أما في الأزمة الأولى، فقد تأثر قطاع المصارف الإسلامية كبقية القطاعات الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى حالة تباطؤ شديد في الأنشطة التمويلية، لاسيما الإجارة التمويلية للمركبات. والأزمة الثانية نشأت من سابقتها، حيث تمثلت في حظر الحكومة السريلانكية استيراد المركبات على خلفية الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد. على الرغم من تأثير هاتين الأزميتين، إلا أن القطاع بدأ في التكيف مع هذه الظروف الطارئة واستمر في نموه لتلبية حاجات العملاء.

لقد أدى هذا الحظر المستمر لاستيراد المركبات، الذي بدأ منذ عام 2021، إلى توجه المشترين نحو شراء المركبات المستعملة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المركبات نتيجة زيادة الطلب عليها. أصبح هذا الوضع فرصة للمؤسسات التمويلية للاستثمار، حيث لم يكن لدى العملاء خيار سوى اللجوء إليها للحصول على التمويلات. في سريلانكا، هناك حوالي 13 مصرفاً إسلامياً يقدمون الإجارة التمويلية للمركبات، من بينها بنك أمانة، وهو المصرف الإسلامي الوحيد المتكامل في سريلانكا حتى الآن، بالإضافة إلى عدد كبير من النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

والشركات التمويلية. من بين هذه المصارف، تم اختيار ثلاث مؤسسات رائدة للبحث من ثلاث مجموعات من المصارف الإسلامية. وهي بنك أمانة كبنك إسلامي، والنور كنافذة إسلامية، ووحدة الفلاح كنافذة إسلامية لشركة التمويل. هذا البحث يعرض تجربة هذه المصارف الإسلامية في تطبيق صيغ الإجارة لتمويل المركبات، كما يهدف إلى تقييم تطبيقاتها مع تحليل ومناقشة بعض مسائل الإجارة التمويلية الإسلامية.

مشكلة البحث وأسئلتها:

كما ذكر سابقاً، هناك أكثر من 13 مصرفاً إسلامياً في سريلانكا يقدمون الإجارة التمويلية الإسلامية للمركبات منذ عقدين ونصف من الزمن، وعلى الرغم من تواجدها الطويل، إلا أنها لا تزال غير متطورة ولم تصل إلى كامل إمكاناتها. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال التطبيقات الحالية للإجارة لتمويل المركبات موضوع نقاش حاد حول ما إذا كانت هذه التطبيقات تتوافق تماماً مع أحكام الشريعة أم لا، لأن قانون التأجير التمويلي لعام 2000، الذي يحكم الإجارة التقليدية، هو نفسه الذي يحكم الإجارة التمويلية الإسلامية. ويمكن إبراز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: السؤال الأول: كيف تطبق المصارف الإسلامية في سريلانكا الإجارة التمويلية للمركبات كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي؟

السؤال الثاني: ما هي القضايا التي تنشأ عند تطبيق الإجارة التمويلية للمركبات؟

السؤال الثالث: ما هي الفرص والتحديات؟

ثانياً: الإجارة التمويلية الإسلامية في المصارف الإسلامية للمركبات وتطورها في سريلانكا

الإجارة التمويلية الإسلامية:

كلمة "الإجارة" مشتقة من أصل كلمة "أجر" التي تعني إعطاء شيء مقابل الإيجار، عرّف الفقهاء عقد الإجارة المنتهية بالتملك بأنها تملك منافع بعض الأعيان، كالدار والمعدات، مدة معينة من الزمن بأجرة معلومة تزيد عن أجرة المثل، على أن يملك المؤجر العين المؤجرة للمستأجر، بناء على وعد سابق بتمليكها، في نهاية المدة أو في أثنائها، بعد سداد جميع مستحقات الأجرة أو أقساطها، وذلك بعقد جديد، أي أن يتم تملكها بعقد مستقل وهو إما هبة، أو بيع بثمن حقيقي أو رمزي (Alzidaneen، 2011).

لقد سمح تعديل قانون المصارف رقم 30 لعام 1988 في عام 2005 بإنشاء المصارف الإسلامية في سريلانكا، يعتبر هذا التعديل نقطة تحول في القطاع المصرفي الإسلامي حيث ظهر المصرف الإسلامي المتكامل والنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، وتقدم هذه المصارف الإسلامية باقة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي مثل المضاربة والمراجحة والمشاركة ومن

بينها الإجارة. وتحتل الإجارة مكانة مهمة بين الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، فهي تستخدم في الغالب لتمويل المركبات وثاني أكثر الصيغ انتشاراً كصيغ التمويل في سريلانكا. حوالي 13 مصرف إسلامي يتعامل بالتأجير التمويلي للمركبات بتطبيق صيغ الإجارة لقطاعي الأفراد والشركات، منها ثلاثة مصارف إسلامية اختارها الباحثون كحالة دراسية.

وهي على النحو التالي:

1. بنك أمانة (Amāna Bank) هو المصرف الإسلامي الوحيد المتكامل في سريلانكا.. ظهر باسم Amāna Investment Limited في عام 1997. ثم حصل على ترخيص من البنك المركزي السريلانكي ليمارس نشاطه المصرفي الإسلامي في أكتوبر 2011 ، ويعتبر أول مصرف إسلامي أنشأ في سريلانكا ويمتلك 33 فرعاً في أنحاء سريلانكا مع 439,661 عميل (Amana Bank, 2022).

2. النور (BOC An-Noor) هي نافذة إسلامية تابعة لبنك سيلان التقليدي BOC، وهو من أقدم البنوك التقليدية وأكبرها، وهو بنك مملوك للدولة، تأسست هذه النافذة النور الإسلامية في عام 2009. وتوفر خدمات عديدة منها الإجارة، وتبلغ نسبتها (5%) من إجمالي استثمارات النافذة (BOC An-Noor, 2022).

3. الفلاح LOLC. أطلقت LOLC وحدتها الإسلامية في عام 2007، وتقدم أنواعاً مختلفة من الخدمات المصرفية بما في ذلك المضاربة والمشاركة والمراجحة والوكالة والمساومة والوديعة والإجارة ، ولديها 147 فرعاً في أنحاء سريلانكا

سريلانكا هي دولة جزيرة تقع في المحيط الهندي، قديماً كانت تعرف باسم سيلان، ويعد غالبية سكان سريلانكا من البوذيين (السنهاليين) ثم الهندوس (تاميل) تليها أقلية المسلمين التي تقدر نسبتها بنحو 10% من أصل تعداد سكاني قدره 21 مليون نسمة.

ثالثاً: المناقشة والتحليل

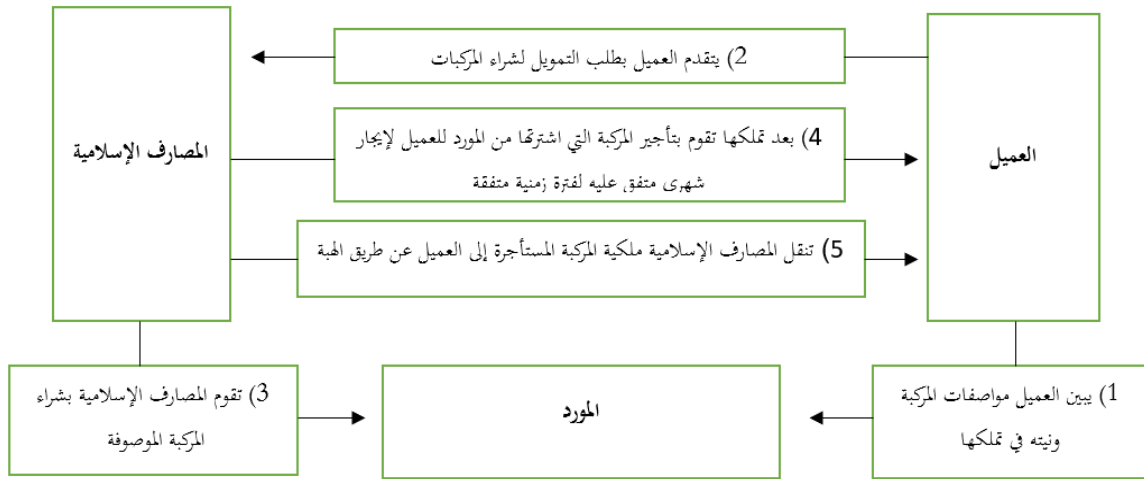
الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم تطبيقات الإجارة لتمويل المركبات في المصارف الإسلامية من وجهة نظر العاملين فيها و من أجل تحقيق هذا الهدف تم إجراء مقابلات مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وخبراء قانونيين وبناء على ذلك، يتم مناقشة القضايا التالية:

1) الخطوات العملية لتطبيق عقد الإجارة لتمويل المركبات في سريلانكا

الخطوات العملية فهي كالآتي:

- أ) تقدم العميل لإحدى المصارف الإسلامية بطلب التمويل لمركبات من خلال الإجارة التمويلية الإسلامية يبين فيه مواصفات المركبة ونيتته في تملكها.
- ب) يتم دراسة طلب العميل من قبل إدارة المصارف لإصدار الموافقة على طلبه.
- ت) بعد الموافقة يدخل العميل في وعد بشراء مركبة، ثم تقوم المصارف الإسلامية بشراء المركبة الموصوفة بنفسها، أو تقوم بتوكيله لإنهاء عملية التملك للمصارف الإسلامية.
- ث) بعد تملكها تقوم بتأجير المركبة التي اشتريتها من المورد للعميل لإيجار شهري متفق عليه لفترة زمنية متفق. في نهاية الفترة المتفق عليها ، تنقل المصارف الإسلامية ملكية المركبة المستأجرة إلى العميل عن طريق الهبة (Nasrin, 2021).

الخطوات العملية للتأجير التمويلي الإسلامي للمركبات



هذه هي الخطوات العملية السائدة التي تتبعها كافة المصارف الإسلامية لتمويل المركبات في سريلانكا، وهذه الخطوات متشابهة تماما فيما بينها. فيما يخص الأهلية، يمكن للمواطنين السريلانكيين الذين تتراوح أعمارهم 21-55 عاما التقدم للتمويل التأجيري سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين و مدة التمويل أذناها سنة واحدة وأقصاها سبع سنوات يختارها العميل عند طلب التمويل.

2) قانون التأجير التمويلي رقم 56 لسنة 2000

القانون الذي يحكم معاملات التأجير في سريلانكا هو قانون التأجير التمويلي 2000 (FLA)، و دخلت FLA حيز التنفيذ في الأول من أغسطس 2001 لتنظيم أعمال التأجير التمويلي ومراقبتها، وهو يتألف من 45 قسماً وينقسم

إلى 4 أجزاء ، يتكون الجزء الأول منها من تسجيل أعمال التأجير التمويلي، الجزء الثاني يحدد واجبات ومسؤوليات المؤجر والمستأجر والمورد، الجزء الثالث يعرض صلاحيات المدير والضباط، أخيراً يقدم الجزء الرابع مسائل عامة (Finance Leasing Act 2000, 2000).

في سريلانكا يحكم قانون التأجير التمويلي صيغ الإجارة و هو نفسه الذي يحكم التأجير التقليدي، ويلاحظ أن هذا القانون لديه أحكام تنظم الإجراءات الأساسية لتنفيذ عقود الإجارة وأن معظم الأحكام لا تشكل عقبة كبيرة أمام تطبيق الإجارة (Yaseera, 2021) .

(3) القضايا التي تنشأ عند تطبيق نظام الإجارة لتمويل المركبات.

وهي ضمان الجدية وتملك المركبات والغرامة في حالة التخلف عن السداد والسدد المبكر قبل انتهاء مدة الإجارة المتفق عليها.

أ- ضمان الجدية أو هامش الجدية

ضمان الجدية أو هامش الجدية هو مبلغ نقدي يدفعه المستأجر بناء على طلب المؤجر للاستيثاق من أن المستأجر جاد في تنفيذ وعده بالاستأجار. هذا المبلغ المقدم من العملاء يكون أمانة لدى المصرف فلا يجوز التصرف فيه، أما لو كان هذا المبلغ وضع أمانة للاستثمار فيمكن استثماره بإذن المستأجر على أساس المضاربة الشرعية بين المصرف والمستأجر. فيما يخص تطبيقاته في المصارف الإسلامية بسريلانكا، تتفاوت مبالغ هامش الجدية بحسب أنواع السيارات. إذا كانت السيارة جديدة، فإن المصارف الإسلامية تطلب من العميل دفع 50٪ من ثمن المركبات، أما إذا كانت المركبات مستعملة أو مملوكة لطرف ثالث، فإن مبلغ هامش الجدية يمثل 70٪ من ثمن المركبات على أن المبالغ المتبقية يجب أن يتحملها المستأجر (Hilmy, 2021) .

ب- تملك المصارف الإسلامية المركبات المراد إيجارتها

من الشروط الأساسية لصحة عقد الإجارة أن يسبق تملك المصارف الإسلامية المركبات المراد إيجارتها. الملكية هي التي تحدد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة فيها. المصارف الإسلامية تحتفظ بملكية المركبات المؤجرة حتى يتم دفع آخر قسط من أقساط الإجارة، وبالتالي هي المسؤولة عن صيانة المركبات وتحمل جميع التكاليف المرتبطة بها، و العين المؤجرة تكون على ضمان المؤجر طيلة مدة الإجارة، ويجوز له أن يؤمن عليها عن طريق التأمين المشروع، ونفقة التأمين على المؤجر (AAOIFI, 2015).

فيما يخص تطبيقاتها في المصارف الإسلامية بسريلانكا، أنه يمكن تقسيم صيانة المركبات المؤجرة إلى قسمين: الصيانة الأساسية والصيانة التشغيلية. أما الصيانة الأساسية التي يتوقف عليها الانتفاء بالمركبات المؤجرة تكون على المصارف

الإسلامية بينما الصيانة التشغيلية العادية التي تحتاج إليها المركبات نتيجة الاستعمال فهي على العميل، أما التكلفة المرتبطة بالتأمين فتتحملها المصارف الإسلامية وتضاف إلى مبالغ الأقساط التي يدفعها العميل، هذا ما يعني أن العميل هو الذي يتحمل تكلفة التأمين.

ت- فرض الغرامة على العميل في حالة عدم التزامه بسداد الأقساط أو تأخره عن السداد.

لا يجوز فرض الغرامة على العميل أو اشتراط زيادة على الإيجار في حالة التأخر في السداد، لكن يجوز للمصارف الإسلامية أن تطلب من العميل المماثل بالتصدق بمبلغ محدد بشرط أن يصرف ذلك في وجوه الخير بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية لها (AAOIFI, 2015)

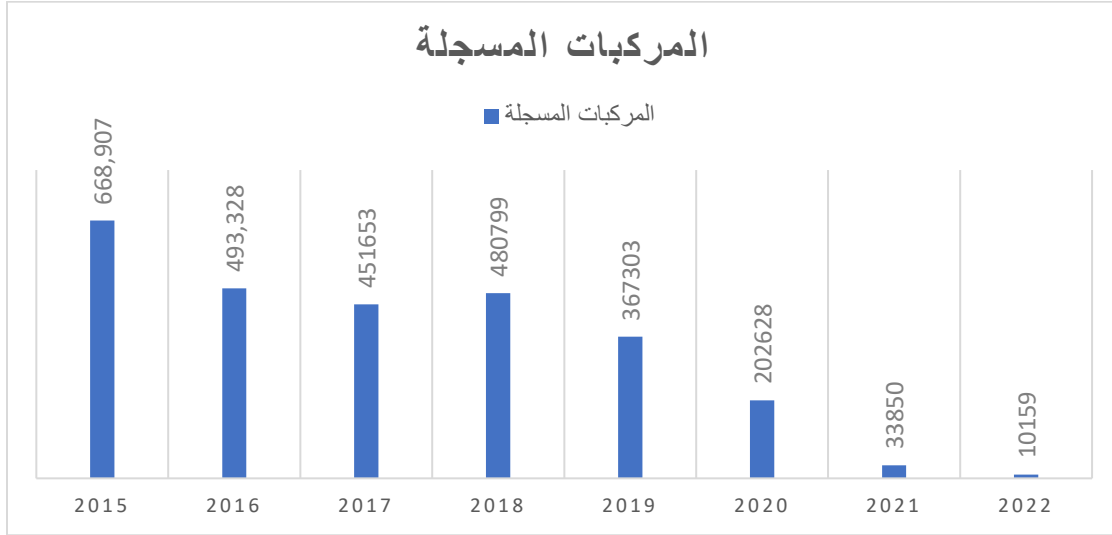
يلاحظ أن هناك نوعين مختلفين من الممارسات من المصارف الإسلامية في سريلانكا، بنك أمانة لا يفرض أي غرامة على التأخير في السداد بينما تفرض وحدة الفلاح نسبة 4% من إجمال المبلغ المستحق الدفع، 3% محولة للرسوم الإدارية، 1% يصرف للجمعيات الخيرية، أما نافذة النور الإسلامية تفرض 1% وتصرفها للجمعيات الخيرية (Hilmy, 2021).

ث- السداد المبكر للأقساط

قد يرغب العميل في تسديد قيمة جميع الأقساط وإنهاء العقد قبل انتهاء الفترة الزمنية المحددة للسداد وفق عقد الإجارة المبرم بينه وبين المصارف الإسلامية، وفي هذه الحالة يمكنه القيام بذلك، ويتم نقل ملكية المركبات إلى العميل بإبرام عقد جديد إما بعقد البيع أو الهبة، هذه هي التطبيقات الشائعة في المصارف الإسلامية في سريلانكا، لكن لوحظ أن هناك اختلاف بسيط بينها حيث تقوم وحدة الفلاح بحصم نسبة 10% من الأقساط المتبقية، ويضاف هذا المبلغ إلى أرباحها، بينما المصارف الأخرى لا تقوم بذلك (Hilmy, 2021).

رابعاً: قطاع التأجير التمويلي الإسلامي في سريلانكا: التحديات والفرص

يواجه قطاع التأجير التمويلي الإسلامي في سريلانكا خلال مسيرته المباركة تحديات وصعوبات جمة أثناء تقديم الإجارة لتمويل المركبات، منها ما يتصل بطبيعة عملها، ومنها ما يتصل بالمصرفيين، ومنها ما يتصل بالظروف والمتغيرات المحلية. (أ) تعطل أداء التأجير التمويلي الإسلامي بأزميتين متتاليتين. خلال جائحة فيروس كورونا. لقد تأثر قطاع التأجير التمويلي الإسلامي كبقية القطاعات الاقتصادية العالمية مما أدى إلى حالة تباطؤ شديد في الأنشطة التمويلية لاسيما الإجارة التمويلية للمركبات. والأزمة الثانية تولدت من سابقتها حيث تتمثل في حظر الحكومة السريلانكية استيراد المركبات على خلفية الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد والتي أسفرت عن انخفاض إجمالي أعداد عقود الإجارة التمويلية إلى أدنى مستوياتها (DCSS, 2021).



على الرغم من شراسة هذين الأزميتين إلا أن قطاعها بدأ بالتكيف مع هذه الظروف الطارئة وأن يستمر في النمو لتلبية حاجات العملاء.

(ب) نقص الوعي بصيغ التمويل الإسلامي بما في ذلك الإجارة، نقص الوعي لدى العملاء بحقيقة الإجارة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية هو أحد التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية، غالبية العملاء لا يرون فرقا جوهريا بين هذا النوع من الإجارة و الإجارة التقليدية نظراً لوجود تشابه في التطبيقات مثل التوثيق والإجراءات القانونية، و نتيجة لذلك يُفضل العملاء الإيجار التقليدي نظراً لوجود خدمات عالية الجودة مقدمة في البنوك التقليدية.

(ت) قلة القوى البشرية العاملة في المصارف الإسلامية، نجاح العمل المصرفي مرتبط بمستوى وكفاءة الموارد البشرية المتاحة له، يواجه قطاع التأجير التمويلي الإسلامي إشكالية قلة وجود مصرفيين مؤهلين من الناحيتين الشرعية والمصرفية الإسلامية، بحيث ان المصرفيون هم من يتعاملون مع العملاء بطريقة مباشرة. يجب ان تتوفر فيهم المؤهلات العلمية في العلوم الشرعية والخبرات الكافية في مجال التطبيقات

إن المصارف الإسلامية لا سيما قطاع التأجير التمويلي الإسلامي بحاجة ماسة إلى كوادر بشرية متخصصة في الجانبين الشرعي والمصرفي معا.

(ث) حملات المقاطعة التجارية . شهدت سريلانكا توترات عرقية-دينية في السنوات الماضية بين البوذيين والمسلمين. لقد أطلق بعض الجماعات المتطرفة البوذية حملات مقاطعة التجارة مع المسلمين بحجة أنهم سيشكلون خطراً في المستقبل من خلال السيطرة على التجارة في البلاد، وهذه الجماعات تعارض باستمرار الخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها المصارف الإسلامية (Sarjoon, 2016).

مع هذه الإشكاليات التي سبق ذكرها فإن هناك نظرة متفائلة لقطاع التأجير التمويلي بجوانب مختلفة، الخبراء في قطاع التأجير التمويلي يرجحون أن هذا القطاع سيشهد أداء متميزا خلال الفترات المقبلة، كما أن الحكومة السريلانكية تدرس حاليا امكانية التراجع عن قراراتها بحظر استيراد المركبات وبالتالي سيشهد سوق المركبات نوعا من الانكماش ويتوقع ارتفاع أعداد عقود الإجارة.

خامسا: الخلاصة والتوصية

لقد قدمت هذه الدراسة دراسة عميقة حول تطبيقات الإجارة لتمويل المركبات في ضوء تجربة المصارف الإسلامية بسريلانكا. تعتبر هذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي تهدف الى تقييم وتحليل تطبيقات الإجارة لتمويل المركبات، و من أجل تحقيق هذا الهدف فقد تم جمع البيانات من خلال المقابلات مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وخبراء قانونيين والعاملين في المصارف الإسلامية كما تم اختيار ثلاثة منها كدراسة حالة، وهي بنك أمانة كمصرف إسلامي ، ونافذة النور كنافذة إسلامية بالبنوك التقليدية ، ووحدة الفلاح بشركة التأجير بالتمويل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها :

(1) أن قطاع التأجير التمويلي كان واحدا من القطاعات التي تضرر أدائها بعد حظر حكومة سريلانكا استيراد المركبات منذ 2021 عام كما عانت بشكل كبير مع زيادة سعر الدولار الذي شهدته سريلانكا خلال السنوات الماضية. لكن يُرجح أن هناك نظرات متفائلة وتوقعات بالتعافي سريعا من هذه الأزمات حيث يتوقع أن الحكومة السريلانكية ستراجع من قراراتها عن حظر استيراد المركبات. وبالتالي سيشهد السوق نوعا من الانكماش خلال الفترات المقبلة بزيادة معدلات الحاجة للتأجير التمويلي.

(2) أن الخطوات العملية لتطبيق عقد الإجارة لتمويل المركبات متشابهة تماما فيما بين المصارف الإسلامية المختارة بالإضافة الى أن تطبيقاتها للإجارة من بداية العقد حتي نهاية فترة الإيجار أيضا متشابهة فيما بينها مع وجود اختلافات بسيطة مثل فرض الغرامة في حالة التخلف عن السداد ، ومسؤولية الصيانة، والسداد المبكر.

(3) أن قانون التأجير التمويلي رقم 56 لسنة 2000 الذي يحكم التأجير التمويلي الإسلامي هو نفسه يحكم التأجير التقليدي. وهذا القانون لا يحتوي سوى على أحكام قليلة تنظم الإجراءات الأساسية لتنفيذ عقد الإجارة التمويلية. وأن معظم أحكامها لا يشكل عقبة كبيرة لتطبيق التأجير التمويلي الإسلامي.

(4) قطاع التأجير التمويلي الإسلامي في سريلانكا يواجه تحديات في ظل ظروف الأقلية المسلمة منها ما يتصل بطبيعة عملها، ومنها ما يتصل بالمصرفيين، ومنها ما يتصل بالظروف والمتغيرات المحلية. على سبيل المثال، قلة

وعى العملاء بالتمويل الإسلامي والفرق بينه وبين التمويل التقليدي، وعدم الخبرة لدى العاملين في المصارف الإسلامية، والمنافسة الشديدة مع البنوك التقليدية، وقلة الدعم من الحكومة، وحملات لمقاطعة تجارة المسلمين. في ضوء نتائج الدراسة، تقترح هذه الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تفيد قطاع التأجير التمويلي الإسلامي في سريلانكا إذا تم تطبيقها بالطريقة الصحيحة.

- (1) على الرغم من أن قانون التأجير التمويلي رقم 56 لسنة 2000 لا يتحوى سوى على أحكام عامة إلا أنه يتماشى مع أحكام الشريعة ويمكن أن يستند إليه فيما يتعلق بالجانب القانوني.
- (2) على المصارف الإسلامية نشر الوعي عن التأجير التمويلي الإسلامي للمركبات لدى العملاء لغرض كسب الثقة وتوضيح العمليات التي تقوم بها والفروق بينه وبين التأجير التقليدي.
- (3) إنشاء هيئة الرقابة الشرعية مستقلة متكونة من علماء متخصصين في الجانبين الشرعي والمصرفي ليكون دورها إبداء الرأي وتقديم المشورة للمصارف الإسلامية بشأن شرعية المعاملات المالية الإسلامية.

References

- AAOIFI. (2015). *Ijarah muntahia bittamleek: Shariah standard (No. 9)*. Manama, Bahrain: AAOIFI.
- Alzidaneen, H. (2011). The Lease Contract Ending By Ownership (Comparative Study). *DIRASAT: SHARI'A AND LAW SCIENCES*, 39, 1.
- BOC An-Noor. (2022). *BOC An-Noor*. Retrieved from An-Noor: Rooted in Islamic Banking Principles: <https://www.boc.lk/personal-banking/other-services/islamic-banking/an-noor>
- Amana Bank. (2022). *With fortitude*. Colombo, Sri Lanka: Amana Bank.
- DCSS. (2021). *Department of Census and Statistics Sri Lanka*.
- Finance Leasing Act 2000. (2000).
- Hilmy. (2021). Examining the Current Practice of Ijarah in Islamic Financial Institutions. *Proceedings of 8th International Symposium, FIA* (p. 305). SEUSL.
- Sarjoon, A. (2016). Anti-Muslim Sentiments and Violence: A Major Issue in Contemporary Society. *Religion*, 7(10), 125. <https://doi.org/10.3390/rel7100125>